الذي استمر ٤٥ يوماً للضغط على الحكومة » (**المصدر نفسه**) .

وأكد ناطق باسم المضربين انهم حصلوا على تطمينات كافية الى ان المسألة سيتم بحثها « وستتخذ خطوات معينة بشكل عاجل لضمان بقاء المستوطنات قانونياً » (المصدر نفسه) . والمعروف ان المساحة الشاملة للضفة الغربية ، باستثناء غور الاردن ، تبلغ خمسة ملايين دونم . ويقول المستوطنون في الضفة ان ٣٪ من هذه المساحة على الأقل ، اي حوالى ١٥٠ الف دونم، يجب ان يتم نقل ملكيتها لليهود قبل اقامة الحكم الذاتي .

أعمال مصادرة الأراضي : صادر الحكم العسكري في منطقة رام الله ، ٨٠٠ دونم من الاراضي المزروعة قمحا . وتعتبر المساحة المصادرة من اخصب الاراضي . وطلب الحاكم من مخاتير القرى التي تملك تلك الاراضي في المنطقة ، تحذير اصحابها من « دخول تلك الاراضي وأن يأتوا الى مكتب الحاكم العسكري لتلقي التعويضات . ويرفض اصحاب الاراضي من جانبهم قبول التعويضات عن اراضيهم » (« **عل همشمار** » ، ١١/٤/١٩٨٠) .

وفي منطقة نابلس، ذكر أن الحكم العسكري ينوي مصادرة ١٣٤ دونماً من اراضي قرية طلوزة شمالي نابلس لحاجات عسكرية . وقالت مصادر امنية اسرائيلية ان المصادرة لن تتم من أجل بناء مستوطنة ، وانما « لحاجات اقامة معسكر للجيش . وتعود الاراضي المصادرة لبلدية نابلس ، ويملكها اشخاص من قرية طلوزة ومن نابلس » (« **هآرتس** » ، ٤/٤/١٩٨٠) .

النشاط الاستيطاني : وفي مجال بناء المستوطنات ، والتخطيط لاقامة مستوطنات جديدة ، كشفت المصادر ان هناك خططاً جاهزة لبناء ١١ مستوطنة جديدة في انحاء الضفة الغربية ، لكن الصعوبات المالية حالت حتى الان دون البدء بالتنفيذ . وحسب ما ذكره متتياهو دروبلس ، رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية ، فإن الاتصالات تجري مع وزير المال لحل المشكلة المالية . والمستوطنات المقصودة هي : ١ ـ الضفة الغربية : متسفاه جبعون (غرب جبعون) ، لبونه (في غوش نوه تسوف ، شمالي غربي رام الله) ، ودوتان شمالي الضفة الغربية ؛ ٢ ـ وادي الاردن : نعيمة أ ، ألموغ ب (من أصل ست مستوطنات يقال انها ستقام في ممر يريحوا شرقي مدينة اريحا) ، روعي ج ، محولا ج شمالي وادي الاردن ؛ ٣ ـ مرتفعات الجولان : ستقام مستوطنة باسم هاركتع (بالقرب من بركة دام) ؛ ٤ ـ قطاع غزة : ستقام ثلاث مستوطنات هي قطيف (جنوب القطاع) ، أونرب وج شمالي القطاع (« **هآرتس** » ، ٨/٤/١٩٨٠) .

نواة ترفض الاستيطان بسبب الوضع الامني : وعلى خلفية احداث الخليل ، قررت نواة استيطانية ، كانت تنوي السكن في معاليه أدوميم ، تأجيل انتقالها الى المستوطنة بعد عملية الخليل. وطالبت النواة الحكومة بعدم استئناف مفاوضات الحكم الذاتي ، قبل أن يتم « ضمان حق اليهود بالاستيطان في الخليل » (**ر.إ.إ.** ، العدد ٢٠٥٤ ، ١٢و ١٣/٥/١٩٨٠ ، ص ٧). وقال اعضاء تلك النواة « ان سياسة اللين المتبعة في الخليل ، تمنعهم من وضع اولادهم تحت التهديد في معاليه ادوميم . وقرروا كذلك عقد اجتماع في الشهر المقبل مع نوى استيطانية أخرى » (**المصدر نفسه**) .

م . ع .